ولا فرق فيه وتكره الصلاة ايضا على سطح الكعبة للحديث المتقدم ولما
فيه من ترك التعظيم فصل في مباحث الاقتداء لا يصح الاقتداء
بالمجنون المطبق ولو المعتوه فان كان يحن ونحوه اخرس
وكذا الاقتداء به في حالة الافاقة وكذا لا يصح الاقتداء بالسكران
ولا يصح اقتداء البالغ بالصبي فرضا كانت الصلاة او نفلا الاعلى قول
ايمه ملخ في التراويح والمسنن والمختار الاول لان نفل دون نفل البالغ
لان نفل البالغ مضمون بالافساد ونفل الصبي غير الصبي مضمون
به واورد عليه ان الاقتداء بالمظنون صحيح مع انه غير مضمون بالافساد
ايضا واجيب بانه يجتهد فيه فاعتبر العارض عد بخلاف نفل
الصبي ولا يصح اقتداء القارئ بالاخرس لان القارئ اقوى حالا
منه اذ لا يقدر على القراءة او الامي بالاخرس اي وكذا لا يجوز اقتداء
امي باخرس لان الامي اقوى حالا منه لقدرته على التحريمة كذا ذكره
الزيلعي ويجوز اقتداء الاخرس بالامي لما قلنا قال في النهر وفي المجتبى لو ام
من لا يحسن الا الفارسية الفارسيين جاز عند الامام خلافا لهما والاخرس
اذا ام خرسا فاجازت صلاتهم اتفاقا وفي امامة الاخرس للاخرس اختلاف
المشايخ انتهى لكن جزم الزيلعي بما يقتضي ترجيح عدم الصحة وكذا جزم
بعدم الصحة صاحب النهر ايضا عند قول المتن وقارئ بامي
ولا الكاسي بالعاري اي لا يصح اقتداء المكتسي بالعاري فيما الاولى فو
ستور العورة كما لو لا يسمى مكتسيا عرفا وان صحت صلاة المكتسي
خلفه الا ان يراد المكتسي شرعا فان ستور العورة يصدق
عليه اسم المكتسي في الشرع وان لم يكن مكتسيا في العرف ولا الصحيح
بالمعذور اي ولا يصح اقتداء الصحيح بصاحب العذر لصاحب سلس
البول ونحوه كالمستحاضة ومن به انفلات ريح وغيره من ارباب

الاعذار سواء توضأ مع العذر او طرأ عليه بعده اما لو توضأ وصلى
خاليا عنه كان في حكم الطاهر فيبنى بالطاهر لان اقتداء المعذور بمثله
صحيح ان اتحد عذرهما لا ان اختلف فلا يصح اقتداء من به انفلات
ريح بمن به سلس بول لان الثاني حدث ونجاسة فكان الامام
صاحب عذرين بخلاف عكسه الا ان يكون مع الانفلات جرح لا
يرقأ كذا في السراج وبه ظاهر في ان السلس والجرح من المتحدين
وكذا استطلاق البطن مع احدهما فيما في المجتبى لا يجوز اقتداء
المستحاضة بمثلها كالصلاة لعل لجواز ان يكون
الامام حايضا بقي ان مقتضى التعليل السابق ان يجوز اقتداء
من به السلس بمن به انفلات الريح وليس بالواقع لاختلاف
عذرهما فالاولى ان يعلل بمحض اختلاف عذرهما لا يكون الامام
صاحب عذرين والمقتدي صاحب عذر واحد فتدبر
كذا في النهر ولا المسافر بالمقيم في الهداية اي لا يصح اقتداء
المقيم بالمقيم بعد خروج الوقت لانه يلزم عليه اقتداء المفترض بما
المتنفل في حق العدد ان اقتدى به في الشفع الاول او في حق
القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني وقوع على ذلك بقوله حتى
لو غربت الشمس بعد اصلى المقيم ثلاث ركعتين من العصر
يجوز للمسافر ان يبتدي الاقتداء به عند ذلك فيها اي في العصر
ولا المفترض بالمتنفل اي لا يجوز اقتداء من يصلي الفرض بمن
يصلي النفل لان حاله اقوى من حال المتنفل واورد عليه ان المتنفل
اذا اقتدى بمفترض في الشفع الثاني صح مع انه اقتداء المفترض
بالمتنفل في حق القراءة واجيب بان صلاة المقتدي تاخذ حكم
الفرض بالاقتداء وكذا لزمه ما لم يدركه مع الامام من الشفع الاول فالـ